

الجامعة العربية الأمريكية "كلية الدراسات العليا"

رسالة ماجستير في تخصص القانون المدني كانون الثاني 2024م

التعويض عن الضرر المعنوي في نطاق المسؤولية المدنية دراسة مقارنة

رويدا منير صبحي

أهداف البحث

- استخلاص قواعد وأحكام المسؤولية عن تعويض الضرر المعنوي وتحليلها.
- بيان مدى أحقية الأشخاص الطبيعية والاعتبارية في التعويض عن الأضرار المعنوية.
- دراسة وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتعويض عن الضرر المعنوي في التشريعات الفلسطينية.
- مقارنة هذه النصوص بالتشريعات الأخرى، مثل القوانين الأردنية والمصرية.
- تقديم مقترحات وتوصيات لمعالجة الإشكالات القانونية المتعلقة بالتعويض عن الضرر المعنوي.

وضوح الأهداف البحثية

- تتسم الأهداف بالوضوح العام من حيث التركيز على موضوع تعويض الضرر المعنوي في إطار المسؤولية المدنية.
- تركز الأهداف على تحليل النصوص القانونية ومقارنتها بين أنظمة تشريعية مختلفة، مما يعكس جانباً نظرياً واضحاً.
- رغم ذلك، هناك حاجة لتحديد نطاق التحليل بصورة أدق؛ إذ لم يتم الإشارة إلى نوعية التحليل (فقهية، قانونية أو قضائية) بشكل واضح.
- لم يتطرق النص إلى تحديد التعديلات الحديثة أو الإطار الزمني للنصوص القانونية قيد الدراسة، وهو ما قد يؤثر على حداثة النتائج.

ارتباط الأهداف بمشكلة البحث

- تتماشى الأهداف مع المشكلة البحثية المطروحة؛ إذ تسعى الدراسة لمعالجة إشكالية عدم وضوح النصوص القانونية في موضوع التعويض عن الضرر المعنوي.
- يُلاحظ أن الأهداف ترتبط بمحاور أساسية تشمل تحديد القواعد القانونية وتحليلها ومقارنتها بين الأنظمة.
- مع ذلك، لم يتم تسليط الضوء على جانب الفجوات المعرفية التي تعيق التطبيق العملي لهذه القواعد في النظام القضائي.
- لم يُذكر بعد كيف ستُسهم النتائج في تحسين الإطار القانوني أو تقديم توصيات إصلاحية واضحة.

القابلية للتحقيق والقياس

- من ناحية المنهجية، فإن الأهداف قابلة للتحقيق باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، حيث يعتمد البحث على مراجعة النصوص القانونية والأحكام القضائية.
- لا يُشار في الأهداف إلى المصادر أو الأدوات التي سيتم استخدامها في جمع البيانات وتحليلها، ما يُضعف من وضوح كيفية قياس تحقيق الأهداف.
- لم تُحدد معايير تقييم مدى تحقيق كل هدف؛ مثل مقارنة مدى وضوح النصوص القانونية أو تحليل اتجاهات القضاء فيما يتعلق بالتعويض.
- يبقى من المهم توضيح كيفية رصد النتائج وتقييمها بشكل دقيق لضمان إمكانية قياس نجاح تحقيق الأهداف.

الأصالة والإضافة العلمية

- الدراسة تتناول موضوعاً قانونياً حساساً وهاماً لم يتلقَ اهتماماً كافياً في السياق التشريعي الفلسطيني، مما يعزز من أصالتها.
- يُلاحظ أن الأهداف تُسلط الضوء على جوانب مقارنة بين التشريعات، وهو ما قد يسهم في تقديم رؤية شاملة حول الموضوع.
- مع ذلك، لم يتم التطرق إلى تضمين بعد تاريخي أو تحليلي يوضح تطور النصوص القانونية في هذا المجال، وهو ما يُعد إضافة علمية مهمة.

- كما أن العلاقة بين النصوص القانونية والفتاوى الفقهية لم تُذكر، مما قد يثري الدراسة بإضافة بعد تطبيقي يساعد في سد الفجوات القائمة.
- التوصيات المستقبلية المتعلقة بتعديل القوانين أو تحسين الاجتهاد القضائي لم تُذكر بشكل واضح في الأهداف.

الترابط بين الأهداف البحثية والأسئلة البحثية

- هناك ترابط عام بين الأهداف والأسئلة البحثية حيث تتناول الأسئلة المحاور التي تسعى الأهداف للإجابة عنها.
- مع ذلك، لا يتضح من النص كيف يُمكن لكل هدف أن يُترجم إلى سؤال بحثي محدد مما يترك بعض الثغرات في ربط العملية البحثية بأهدافها.
- يُستحسن إعداد جدول يوضح العلاقة بين كل هدف من الأهداف والأسئلة المرتبطة به، لضمان تكامل المنهج البحثي.
- كذلك، ينبغي تعديل بعض الأهداف لتتماشى بشكل أوضح مع الأسئلة المطروحة، خاصة فيما يتعلق بدور القاضي والتحديات العملية في تطبيق التعويض.

أسئلة البحث

- ما هو الأساس القانوني للتعويض عن الضرر المعنوي في التشريعات النافذة في فلسطين والقوانين المقارنة؟
- ما هي حالات التعويض عن الضرر المعنوي؟ وهل أوردتها المشرع على سبيل الحصر أم أجاز القياس عليها؟
- ما المعايير التي اعتمدها المشرع لتقدير التعويض؟ وما حدود سلطة القاضي في تقديره؟
- ما مدى إمكانية التعويض عن الضرر المعنوي للشخص الاعتباري؟

وضوح الأسئلة البحثية.

- الأسئلة واضحة وتتناول محاور رئيسية متعلقة بالموضوع.
- السؤال الثالث يحتوي على شقين مختلفين معايير التقدير + سلطة القاضي مما قد يؤدي إلى تداخل في الإجابة، ويُفضل فصلهما إلى سؤالين مستقلين.

- السؤال الثاني يحتاج إلى مزيد من التوضيح حول ما إذا كان يشمل تحليلًا تاريخيًا لتطور حالات التعويض أم يقتصر على الوضع التشريعي الحالي.
- لم تتم الإشارة إلى الإطار الفقهي، حيث إن السؤال الأول يتحدث عن الأساس القانوني ولكنه لا يوضح ما إذا كان البحث سيتناول أصوله في الشريعة الإسلامية أو المبادئ الفقهية المؤثرة فيه.
- لم يتم تحديد هل سيتم تناول الاختلافات بين الأنظمة القانونية المختلفة (مثل القانون المدني والقانون العام) في التعويض عن الضرر المعنوي؟

الارتباط بالمشكلة البحثية

- الأسئلة متصلة بمشكلة البحث ولكنها لا تغطي جميع جوانبها، حيث لم يتم التطرق إلى:
- مدى كفاية التشريعات الحالية في حماية المتضررين.
- التحديات التي تواجه المحاكم الفلسطينية في منح تعويض عن الضرر المعنوي.
- تأثير غياب نصوص صريحة على حق المتضررين في الحصول على التعويض.
- دور القضاء والاجتهاد القضائي في تطوير مفهوم التعويض عن الضرر المعنوي.
- لم يتم تناول مسألة التعويض عن الضرر المعنوي في حالات جديدة مثل الأضرار الإلكترونية أو الأضرار الناتجة عن انتهاك الخصوصية، رغم أنها أصبحت ذات أهمية متزايدة القابلية للقياس والإجابة
- الأسئلة قابلة للإجابة من خلال التحليل القانوني المقارن.
- لا توجد أسئلة تتطلب بيانات إحصائية، مما يجعل البحث منصبًا على التحليل الوصفي.
- يمكن توضيح كيفية تقييم أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات.

القابلية للقياس والإجابة

- الأسئلة قابلة للإجابة من خلال التحليل القانوني والمقارن، ولكن لا يتم توضيح آلية المقارنة بين التشريعات، وما إذا كان سيتم الاعتماد على معايير قانونية أم قضائية.
- لم يتم تحديد ما إذا كان البحث سيعتمد على السوابق القضائية أم مجرد تحليل النصوص القانونية.

- لم تتم الإشارة إلى البيانات التطبيقية أو القضايا العملية التي سيتم تحليلها كأمثلة لتوضيح الفروقات بين القوانين المختلفة.

مدى التناسق بين الأسئلة

- الأسئلة مترابطة ولكن ترتيبها يمكن تحسينه بحيث تبدأ بالسؤال عن الأساس القانوني ثم تنتقل إلى التطبيقات العملية ثم دور القضاء وسلطة القاضي.

- لم يتم ربط الأسئلة بشكل واضح بحيث يكون كل سؤال امتداداً للسابق، مما يجعل البحث أكثر تنظيماً.

- لا يوجد سؤال يركز على التحديات التي تواجه تطبيق التعويض عن الضرر المعنوي في الواقع العملي.

- لم تتم الإشارة إلى كيف يمكن مقارنة التعويض عن الضرر المعنوي بين الأشخاص الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية بشكل موسع.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181